

الإصلاح السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. اسعيد مصطفى

أستاذ محاضر أ كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بسكرة

ملخص:

أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها باعتبارها اتحادا قويا مع العديد من الصفات الإيجابية في بناء الدولة والتنمية الشاملة. وقد استفادت البلاد، التي تدعمها عائدات النفط في السنوات الأخيرة، من موقعها الاقتصادي الممتاز لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل إلى درجة أن جوانب التقدم فيها يمكن اعتبارها نموذجا يحتذى به البلدان الأخرى . هذا الطابع النموذجي يأتي من القدرة على الجمع بين السيطرة الحكومية والتوجيه مع فضائل النيوليبرالية. من حيث وضع اقتصاد السوق، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدما كبيرا منذ تأسيس البلاد، وتحتل المراتب المتقدمة اليوم في جميع المؤشرات الرائدة. وفي مجال الشؤون الإقليمية.

مقدمة:

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال تحرير السياسة التجارية، وأولت اهتماما كبيرا باستقرار الاقتصاد الكلي مدعوما بقطاع مالي متطور وشبكات أمان اجتماعي قوية جمعت لتزويد البلد بمجموعة متنوعة من الإنتاج نقاط القوة. كما ركز حكام البلد بشكل خاص على بناء قطاع التعليم من أجل تحقيق توازن أفضل بين احتياجات سوق العمل والمخرجات التعليمية، وفي الوقت نفسه، عدم نسيان أهمية التنمية المستدامة من خلال تعزيز سياسة بيئية تعزز والتكنولوجيات المتجددة، وتنويع الاقتصاد على نطاق أوسع.

لكن هذا التقدم المحرز على صعيد اقتصاد السوق يخفف من جراء إحراز تقدم أقل على صعيد الديمقراطية وإدارة الدولة، حيث شهد الإمارات العربية المتحدة في الفترة مابين 2011-2012 مستوى من الانحدار. فبدلا من تعزيز درجة من الإصلاح السياسي الذي يحافظ على الزخم مع التطورات الاجتماعية، أغلق الحكام على نحو متزايد إمكانية وصول المواطنين إلى الساحة السياسية. ويقيم النظام الإداري والمؤسسي للبلد، مقيسا على المتطلبات الديمقراطية، غير متطور، في حين لا يوجد فصل واضح بين السلطات. وعلاوة على ذلك، بدأ حكام الإمارات العربية المتحدة يحد بشكل كبير من حرية التجمع والتعبير والحقوق المدنية الأخرى. وكانت النتيجة الأكثر دراماتيكية تتمثل في قمع المجتمع المدني. وقد اضطلعت الحكومة بحملة متضافرة للحد من الدور الذي يمكن أن تلعبه المجموعات المجتمعية في التنمية السياسية الشاملة للبلاد بل وحتى القضاء عليها.

وتتمثل خطة البحث فيما يلي:

أ: إبراز طبيعة النظام الياسي في دولة الامارات العربية المتحدة

ب: إبراز اهم الدوافع الخارجية و الداخلية للإصلاح السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة

ج: الحراك السياسي في الامارات في الفترة ما بين (2011-2012)

د: مرتكزات الإصلاح المنشودة في دولة الامارات العربية المتحدة

1- طبيعة النظام السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة:

الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد من سبع دول تم تأسيسها في 2 ديسمبر 1971، حيث انضمت إلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة السابعة في بداية عام 1972. ومنذ البداية، منحت الإمارات فرصة ضئيلة للبقاء على قيد الحياة نظرا للعداء التاريخي الذي اتسم به العلاقة بين المناطق القبلية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. في عام 2011، احتقلت البلاد باليوم الوطني الـ 40 الذي يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد نمت ككيان اتحادي وأصبحت عضوا مقبولا في المجتمع الدولي. وبينما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر في السابق تجربة توحيد، فإنها اليوم تمثل المحاولة الوحيدة الناجحة للاتحاد في العالم العربي. ويرجع جزء من نجاح ومرونة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الطريقة التي تم بها هيكلة الحكومة. وبصرف النظر عن عدة بنود مثل السياسة الخارجية والأمن القومي، فإن الدستور - الذي صنف مؤقتا إلى أن يصبح دائما في عام 1996 - ترك السيادة بحوزة الإمارات السبع، ولا سيما في مجالات مهمة مثل الإدارة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السيطرة على كل الثروة المعدنية والنفطية ترك سيادتها لكل إمارة لكل إمارة. وقد أتاح هذا الترتيب لكل إمارة تأسيسية التأكيد على أن الكيان الاتحادي الأكبر يمثل فائدة صافية متميزة فيما يتعلق بالاستدامة الفردية والازدهار¹

و. مع مرور الوقت، ومع نضوج دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة، كانت هناك رغبة متزايدة في توسيع نطاق الولاية القضائية الاتحادية في المجالات التي ثبت أنها ضرورية من الناحية الوظيفية. فعلى سبيل المثال حلت الإمارات قوات الدفاع الفردية في عام 1997 وانضمت إليهم تحت قيادة مركزية واحدة. وكانت هناك حركات مماثلة فيما يتعلق بسياسات العمل والسياسات الاقتصادية الوطنية فضلا عن تنفيذ المعايير التعليمية.

ان النظام السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة لا يزال يحدده النمط الذكوري التقليدي للقيادة الذي يتألف من الولاءات السياسية التي تتمحور حول مختلف العناصر القبلية في البلاد على المستوى الاتحادي

المجلس الأعلى، الذي يتألف من حكام كل من الامارات هو أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية "تمارس رقابة عليا على شؤون الاتحاد بشكل عام" المادة 49 من دستور دولة الامارات العربية المتحدة²

رئيس البلاد هو حاكم أبو ظبي، التي تعتبر أكبر إمارة من حيث الحجم والثروة. فقد تولى دورا قياديا "طبيعيا" داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن الامارات الاخرى تحتفظ بقدر معين من التدخلات في عملية صنع القرار.

من الناحية الاقتصادية، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هائلة في تنميتها الوطنية. وقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تدعمها سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم (وفقا للمراجعة الإحصائية لشركة الطاقة العالمية لعام 2012 (وبعدد سكاني صغير يزيد قليلا عن مليون نسمة، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 46 مليار دولار في عام 1995 إلى 392 مليار دولار في عام 2012³

بعد استثمارات واسعة في البنية التحتية والخدمات، دولة الإمارات العربية المتحدة هي اليوم دولة حديثة مع جميع وسائل الراحة الموجودة في المجتمعات الصناعية الغربية. وعلاوة على ذلك، هناك التزام حازم من جانب قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تكون جزءا نشطا في عملية العولمة واستخدام الثروة النفطية الكبيرة في البلد لمواصلة التنمية والمساعدة في مختلف جهود التنوع الاقتصادي. وكانت النتيجة غير المباشرة هي التنفيذ التدريجي للممارسات الاقتصادية العادلة والتكيف معها، وزيادة الرغبة في التقيد بالمعايير القانونية التي تحكم المعاملات التجارية⁴.

إلا أن الخطوات الاقتصادية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة لم تقابلها تطورات مماثلة داخل النظام السياسي. إن الأسر الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تدافع عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وبدعم من درجة عالية من الشرعية الداخلية، شعرت حتى الآن بضرورة ضئيلة للتوسع في الآليات السياسية التشاركية للسكان عموماً، أو إلى رفع القدرات المؤسسية بشكل كبير. وقد حرمت كل محاولة من المواطنين لتقديم التماس إلى الدولة لإتاحة المزيد من الحقوق السياسية بل وتعاملت معهم الدولة بشراسة. ومع ذلك، سيكون من غير الصحيح وصف دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها دولة استبدادية تعمل على قمع حقوق مواطنيها. ومع ذلك فالنظام السياسي هنا هو نظام يقوم على العلاقات الشخصية، وهو بالتالي تعسفي للغاية.

لكن تسعى القيادة العليا للدولة إلى تحقيق توافق في الآراء واتخذت خطوات لإرساء قدر أكبر من المساءلة والشفافية داخل النظام الحاكم. ونظراً للعدد الكبير من السكان الشباب في البلاد، وعمليات العولمة، التي تخفف من احتكار الدولة للاحتفاظ بالمعلومات، فإن القيادة تدرك بالتأكيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستحتاج إلى أن تظل مستجيبة لمطالب سياسية مكثفة من مواطنيها. وهذه عملية مستمرة اكتسبت مزيداً من الزخم في أعقاب الربيع العربي. ومن الواضح أن دولة الامارات العربية المتحدة تخضع لطلبات متزايدة على الحقوق الأساسية، وستحتاج إلى إيجاد طرق أفضل لتلبية هذه المطالب. ولا تجري الإمارات انتخابات على المستوى الوطني، ولا يحق للمواطنين تغيير حكومتهم. وبدلاً من ذلك، فإن كل إمارة من الإمارات السبعة تحكمها أسرة وراثية مع الزعيم المختار من بين أفراد أسر القبيلة. ويتألف المجلس الاتحادي الأعلى، وهو أعلى سلطة اتحادية، من حكام الإمارات السبع ويختار رئيس البلاد. هناك مؤسسة تشريعية، المجلس الوطني الاتحادي، لكن صلاحياتها محدودة ولا تشكل توازناً مع الوظائف التنفيذية للحكومة⁵.

وقد أجريت انتخابات جزئية للمجلس الوطني الاتحادي في عامي 2006 و 2011. وتقتصر هذه الانتخابات على مستويين، ينتخب المواطنين نصف المرشحين في إمارتهم فقط، بينما يعين النصف الآخر من قبل الأسرة الحاكمة المعنية، و يسمح فقط للمواطنين الإماراتيين المعينين بالتصويت للمرشحين، على الرغم من أن أعدادهم زادت بشكل كبير، من 6,689 في عام 2006 إلى 129,274 في عام 2011. وأعلنت الحكومة عن توسيعها بأنها "تؤكد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها بزيادة تعزيز المشاركة السياسية". كما أعلنت الحكومة أنها ستصدر قانون الانتخابات لتوجيه العمليات الانتخابية في المستقبل، ولكن لم يتحقق هذا القانون. وبدلاً من ذلك، تجري الانتخابات على أساس المراسيم التنفيذية.

دوافع الإصلاح السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة

1) الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي

هناك العديد من العوامل والدوافع الداخلية التي أثرت في دفع عملية الإصلاح السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لعل أهمها تزايد مشكلات الدولة الريعية، وبروز قضية الشرعية السياسية، ومسألة المشاركة السياسية، إضافة للتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وسيقسم الباحث الدراسة في هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

أولاً: تزايد مشكلات الدولة الريعية

يعتبر مفهوم " الدولة الريعية "من المفاهيم المركزية التي استخدمت لفهم ظاهرة الدولة في منطقة الخليج، حيثُ اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول الشرق أوسطية النفطية بمثابة نماذج كلاسيكية للدولة الريعية التي تعتمد في نسبة يعتد بها من ناتجها القومي 40 % فأكثر على مصادر ريعية خارجية لا علاقة لها بالعمليات الإنتاجية في الداخل، حيث إن العائدات النفطية شكلت وتشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي في هذه الدول

وقد شمل مفهوم الدولة الربعية لدى هذه الدول توفير السكن والماء والكهرباء بأسعار مدعومة تقل عن التكلفة الحقيقية، وقد تم تقديم الخدمات الأساسية مجاناً، مع دعم المواد الغذائية وتوفير مجالات العمل، وتنمية القوى البشرية وإلى غير ذلك مما ساعد على الرقي بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة. هذا النموذج والذي ظن الكثيرون خلال الثورة النفطية وحتى بداية الثمانينات أنه سيستمر، ولكن منذ بداية انهيار أسعار النفط، انكشفت هذه الدول اقتصادياً لكونها دول ريعية تتصف بدرجة عالية من هذا الانكشاف، إضافة إلى أن تعظيم الإنفاق العسكري والأمني ساهم في تفاقم الصعوبات المالية الناجمة عن الصدمة النفطية ولتوضيح ذلك يمكن القول أنه ومنذ أوائل السبعينات، وكنتيجة لوفرة الثروة النفطية، أمكن للعائلات الحاكمة في دول المجلس فرض شروط عقد اجتماعي ضمني بينها وبين رعاياها تقتضي بأن يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه العائلات أو على الأقل قبولهم المهادنة السياسية معها هذه الشروط التعاقدية الافتراضية، كانت ترتكز على قاعدة أساسية هي وجود واستمرارية الدول الربعية المعتمدة على إيرادات النفط الضخمة، ولكن التراجع الحاد في هذه الإيرادات منذ منتصف الثمانينات، واضطرار الحكومة إلى انتهاج سياسات اقتصادية لمواجهة تراكم الديون والعجز المتصاعد في الموازنات أدى إلى الإخلال بشروط ذلك العقد، وكان بروز المطالب بالمشاركة السياسية والديمقراطية أمراً طبيعياً في تلك الحالة، إذ لم يعد هناك ما يبرر الخضوع الطوعي⁶

ونظراً لكل ذلك، فقد بدأت دول المجلس تواجه متاعب اقتصادية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وهو ما تجلّى بوضوح في مؤشرات عديدة، مثل عجز الميزانية، وتدني معدلات النمو، وتزايد المديونية سواء الداخلية أو الخارجية لبعض الدول، والتزايد الملحوظ في معدلات البطالة. ونظراً لكل ذلك وغيره، لم تعد الدول المعنية قادرة على تمويل برامج الرفاهية كما كانت تفعل خلال فترة الطفرة النفطية، بل إنها اتجهت إلى تبني برامج للإصلاح الاقتصادي

بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وهي تقوم إلى جانب عناصر أخرى على التخصصية، وفرض بعض الرسوم على السلع والخدمات التي كانت تقدم بصورة مجانية أو شبه مجانية، فضلاً عن اتجاه الحكومات للتخفيف من أعباء التوظيف.... الخ، وإزاء هذا الوضع، لم تجد النظم الحاكمة مفرّاً من اتخاذ بعض الخطوات على طريق الإصلاح السياسي لتقديم نوع من التعويض السياسي للمواطنين نتيجة استمرار المتاعب الاقتصادية من ناحية، واتخاذ ذلك كمدخل لاحتواء القوى والعناصر الراجعة في المشاركة في الحياة السياسية من ناحية ثانية، فضلاً عن التجاوب مع بعض المستجدات العالمية.

ومع وجود مثل هذه الظروف الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يكن أمام الحكومة في دولة الإمارات إلا أن تتفاعل معها، إذ لم يعد من المقبول أن يبقى أمر تصاعد هذه المطالب وتحويلها إلى اضطرابات أو قلق سياسة تهدد شرعية الحكم، ونتيجة لهذه الاعتبارات تفاوتت الإجراءات التي اتخذتها السلطة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة تمثلت بإقرار دستور دائم في دولة الإمارات والمضي قدماً في إجراء انتخابات المجلس الوطني الإماراتي⁷.

ثانياً: بروز قضية الشرعية السياسية وضعف المشاركة السياسية

1- بروز قضية الشرعية السياسية

تعتبر الشرعية السياسية قضية جوهرية بالنسبة إلى أي نظام سياسي باعتبارها تجسد ممارسته للسلطة استناداً إلى القبول الشعبي الطوعي، ولذلك فإنه عندما تتآكل شرعية النظام أو تنهار فإن ذلك يوسع من دائرة الرفض الشعبي له، الأمر الذي قد ينتهي بإطاحته سواء بشكل سلمي من خلال صناديق الاقتراع، أو بشكل عنيف من خلال انقلاب عسكري أو ثورة شعبية، وعلى

الرغم من أن النظم الحاكمة في دول المجلس تستند بالأساس إلى مصادر تقليدية للشرعية السياسية مثل القبيلة والدين والدور التاريخي للعائلة الحاكمة، فقد استطاعت هذه الدول المحافظة على شرعيتها باعتمادها على هذا المصدر التقليدي بصفة أساسية، ومرد ذلك طبيعة المجتمع في الخليج وإرثه الاجتماعي وطبيعة مكوناته، ولكنها لم تركز لهذا المصدر التقليدي بمفرده بل سعت لتدعيمه بمصادر إضافية للشرعية وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بفضل الثروة النفطية فضلاً عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما هو الحال في الكويت، ونظراً لذلك فقد صمدت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية وحافظت على استمراريتهما. ولعل من أهم العوامل التي ساعدت هذه الدول أيضاً على تكريس هذه الشرعية والمحافظة عليها طوال هذه الفترة الطويلة ما يلي:

- أ- خلق وبناء أجهزة مدنية وأمنية وعسكرية حديثة .
- ب- زيادة برنامج الخدمات وتعميمها، ولذلك أصبح الوجود الأمني والحكومي للدولة مقترناً بوجود خدمات وبرامج الرفاهية الاجتماعية.

ج- توسيع مجالات فرص العمل والكسب والحراك الاجتماعي

د- تكريس المؤسسة الملكية من خلال تثبيت ذلك في الدساتير والنظم السياسية .

وبالرغم من أن هذه الأنظمة شجعت على مشاركة غير رسمية عن طريق الوسائل التقليدية "مجلس الحكام" إلا أن هذه المشاركة محدودة في التعبير عن المطالب، ولا تلغي الأنظمة والأسر الحاكمة

وعليه فإن نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة -بصفته أحد هذه الأنظمة -وانطلاقاً من حرصه على صيانة ذاته، فقد رأى ضرورة الأخذ بأسباب الحداثة، وحتى يتم ذلك لا بد من الإصلاح

2- مسألة المشاركة السياسية

لقد أدى الاتصال الثقافي والسياسي والفكري العربي بالمجتمعات المتقدمة إلى ازدياد ضغط تأثير التخلف على المجموعة النخبوية العربية الحاكمة منها أو المعارضة، وإلى ظهور شعور "الدونية" في مقابل المجموعات المتقدمة في العالم التي برزت على الساحة الدولية، بالرغم من تمتع المجموعات العربية بوجود تركة حضارية هائلة ، وقد دفع هذا الشعور النخبة لانتهاج سياسات تهدف أولاً إلى التخلص من هذا الشعور⁸، وثانياً إلى الوصول إلى حالة التماثل مع قيم ثقافات أجنبية من أجل الحصول على هوية معينة، إلا أنه وبسبب عزلتها عن القاعدة، فقد وجدت نفسها في صراع مع "الرعية"، فبدأت بممارسة العنف والعنف المضاد، ودخلت الأنظمة في حالة من عدم الاستقرار السياسي وتعمق الشعور بالدونية .وكمحاولة لامتصاص النعمة انتقلت الأنظمة -ضمنياً- على أن تتصالح مع الرعية من أجل خلق التطور ومن أجل صيانة ذاتها، ولأنها رأت أن تقادي تدهور الأوضاع لا يكون إلا بفتح باب المشاركة السياسية أمام الجميع. وتأكدت أن ذلك سيزيد من فرص تأهلها لاكتساب الشرعية

ولكن الأوضاع تغيرت في عصر العولمة بشكل كبير، حيث أن هناك ظروفاً ومعطيات داخلية وخارجية عديدة تدفع باتجاه الإصلاح السياسي بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإقامة أساليب لإخضاع الحكومة للرقابة الشعبية والسيطرة على الموارد. فتعميق فكرة المشاركة لن يتأتى من خلال انتظار النضوج، ولكن باستجابة السلطة لمطالب مواطنيها بممارسة المشاركة في الواقع، وهذا سيعمل على إنضاج فكرة عملية المشاركة السياسية التي تؤهل الكثير من الطبقات للمساهمة في صنع القرار السياسي، وهو بدوره يؤدي إلى تلاحم القوى الاجتماعية المختلفة، واستقرار النظام السياسي بشكل عام، وفي المقابل تكون النتيجة عكسية فيما لو حرمت هذه القوى السياسية من حق المشاركة والتأثير على القرار السياسي وفي هذا الاتجاه شهدت دول الخليج العربية تحولاً سياسياً ملحوظاً تمحور حول زيادة الوعي بأهمية المشاركة

السياسية، ومكافحة الفساد الإداري والدعوة إلى مساءلة المسؤولين، وإن كانت النخب الحاكمة تنظر ببعض التردد إلى مسألة المشاركة، وتوجد بعض الأعذار والمسببات لتأخير البدء في العملية، إلا أن هناك اتجاهاً لتقديم صيغ حديثة للمشاركة السياسية وبناء المؤسسات السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وهو ما يشكل مدخلاً هاماً لمواجهة المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار باعتباره يساعد بحل الكثير من المشكلات المستعصية على الصعيد الداخلي

3- التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات

من المؤكد أن المجتمع الاماراتي قد تألف مع سلسلة من التطورات الأخرى التي لا تملك النخب الحاكمة سوى قدر ضئيل من التحكم في مداها واتجاهاتها، وهنا نشير وبشكل خاص إلى أن التقدم الذي طرأ أخيراً في ميداني التكنولوجيا والاتصالات، وهو ما أفضى إلى نشوء شبكات اتصال لا تتوقف عن التوسع والتلقي، إلى جانب الأثر الذي تخلفه فرص التعليم الناشئة حديثاً قد حولا حكومات الخليج إلى هيئات تستجيب لمقتضيات التغيير بدلاً من حكومات تبادر إلى تنفيذها . كما أدى الانفتاح على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ومصادر المعلومات المستقلة إلى نشوء جيل متعاضد من الشبان يتميز بوعي سياسي وإدراك اجتماعي للمشكلات التي تواجهها مجتمعاته وللنواقص التي تتسم بها أوضاعه الراهنة وفي مثل هذه الظروف لا مناص من أن تنشأ رغبة في تعزيز الإصلاحات وتعبئة الجماهير من أجل تطبيقها . لهذا نجد أن ما يجري في منطقة الخليج هو تطور تدريجي ومستمر لعملية تحول ديناميكية انطلقت بهدف التغيير الجذري للطريقة التي يقول بها كل من الحاكم والمحكوم أسلوب تفاعلها مع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . من هذا المنطلق نجد أن من الخطأ القول إن موجة التغيير الراهنة ما هي الا نتاج لحرب العراق في عام ٢٠٠٣ وليست جزءاً من التحول الشامل في المناخ العالمي والاجتماعي الذي برز في غضون العقود الأخيرة . وبإيجاز، فإن الانتشار الواسع للديمقراطية، وتمدد المجتمع المدني العالمي، وشيوع ثورة

المعلومات والاتصالات التي هي أحد المظاهر الرئيسية لعصر العولمة قد شكلت مجتمعة بيئة عالمية جديدة لها انعكاساتها على الأوضاع السياسية الداخلية في عديد من دول العالم، ومن هنا، حتى وإن تفاوتت هذه الانعكاسات في طبيعتها ودرجتها من دولة إلى آخر فإن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بمعزل عن هذه البيئة بخاصة وأن مواطني دولة الامارات هم الأكثر احتكاكاً بالوسائل الحديثة في مجالات الإعلام والاتصالات والمعلومات مقارنة بالدول العربية الأخرى.⁹

(2) الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي

هناك العديد من الدوافع الخارجية التي أثرت بشكل أو بآخر لتشكل جملة من الدوافع والعوامل التي أسهمت بدورها بدفع عملية الإصلاح السياسي للأمام في دولة الإمارات، ولعل في مقدمتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ثورات الربيع مما لاشك فيه انه خلق دوافع خارجية للإصلاح السياسي في دولة الإمارات

أولاً: أحداث 11 سبتمبر 2001

منذ أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، والحديث عن التغيير والإصلاح في العالم العربي أصبح المحور الأساسي للمطالب الغربية وخصوصاً الأمريكية وبدأت عدة أصوات تطالب بإدخال إصلاحات سياسية وثقافية واقتصادية تتأقلم مع الواقع الدولي الجديد وتتكيف مع ظروفه ومعطياته، كما أدخلت هذه الأحداث العالم العربي في دائرة الشك والتوجس، وبات العرب في دائرة الاتهام الأولى بأنهم مصدر التطرف والإرهاب في العالم.¹⁰

اذ شكلت البنود الامريكية المطالبة بالاصلاح المحاور الأساسية للمشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفيما يتعلق بالإصلاح السياسي في دول الخليج العربية تحديداً، فإن وزارة الخارجية الأمريكية اعدت ملفاً لتضعه أمام المسؤولين في الدول

العربية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل أهم ملامح هذا الملف والذي عملت على إنجازه إليزابيث تشيني ابنة نائب رئيس الجمهورية والتي تتولى منصب مساعدة وزير الخارجية انذاك فيما يلي :

- 1- خريطة إصلاح سياسي تتمثل أهم عناصره في احترام حقوق الإنسان، وتطبيق قيم الديمقراطية، وتفعيل المجتمع المدني، واحترام سيادة القانون، والمحاسبة والشفافية .
- 2- خريطة إصلاح اقتصادي، تتضمن تفكيك دولة الرفاه بما يعني ذلك ترشيد الإنفاق، والخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والانفتاح على الأسواق، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
- 3- خريطة إصلاح التعليم، وذلك انطلاقاً من قناعة أمريكية بأن التعليم في الدول العربية بوجه عام والدول الخليجية على وجه الخصوص "تعليم عالي ٣٥ طارد لغير أهله، ومن ثم تسعى الخطة الأمريكية في هذا الإطار إلى إزالة "الجدار" الذي يباعد بين الشعوب ويعزز قيم التنوع بما يؤدي إلى "قبول الآخر
- 4- خريطة إصلاح ثقافي وإعلامي، تتضمن دعوة التعايش بين الحضارات، وإبراز هذه القيم والسلوك التي تجمع بينها والاستفادة من عطائها، والدعوة إلى التفاعل بين الشعوب والمزيد من التعرف على هوياتها وتكثيف الترابط والتعاون

ثانيا: تداعيات الربيع العربي

لقد كشف الربيع العربي أن الحكومات العربية مهما ادعت عكس ذلك وتفنعت بالدين أو القومية أو الوطنية أو الليبرالية، هي في حقيقتها أقلية سواء كانت طائفية أو أسرية أو عسكرية تحكم أكثرية، ولها أجندة تتمثل بالبقاء في السلطة والحفاظ على ما يأتي معها من نفوذ وإمكانات، أي أن السلطة بالنسبة إليها هي غنيمة، وقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة أن الخلاف بين هذه الأنظمة في هذه النزعة التسلطية هو خلاف في الدرجة، لا في النوع، سواء تعلق ذلك

بالأنظمة الثورية أو بالأنظمة الوراثية، وسواء بتلك التي تدور في فلك دول كإيران وروسيا، أو تلك التي تدور في فلك الغرب، لأن كليهما ساعد على إضعاف الوطن العربي¹¹

لو تأملنا الجذور السياسية والاجتماعية لثورات الربيع العربي، لوجدنا أنها هي في الحقيقة رفض لهذا الاحتكار للسلطة؛ فهذه الحكومات، حرصت خلال السنوات الماضية أن تفرض على شعوبها علاقة تقوم على مصادرة الحريات السياسية، وما يرافقها من رقابة مجتمعية على أداء السلطة، مقابل تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية المتمثلة بتوفير الوظائف، وتقديم الدعم للمواد الأساسية، كالغذاء، والوقود، والصحة، والتعليم؛ وحتى هذا «العقد الاجتماعي المنقوص»، بدأت تتصل منه في السنوات الأخيرة، مع تفاوت في الدرجة، بسبب إخفاقاتها التنموية وتشي الفساد بين قياداتها السياسية، وهدرها الأموال على الحروب التي أكلت الأخضر واليابس

لقد أدى تراجع حجم ما تقدمه هذه الحكومات من خدمات لشعوبها إلى تآكل شعوب المنطقة وبدرجات متفاوتة، ما دفع بأغلبية هذه الحكومات إلى زيادة وتيرة استخدام العنف الدولة، ومع مرور الوقت أصبح اعتماد بعضها على العصا، وبخاصة الثورية منها، أكبر من اعتمادها على الجزرة، التي ظل حجمها في تناقص. ومع هذا الاستخدام المتزايد للعنف ضد المعارضين، بدأت هذه الحكومات تفقد فاعلية هذا السلاح، حيث بدأت الشعوب تكسر تدريجاً حاجز الخوف من السلطة، وفي ظل هذه المعطيات هبت رياح الربيع العربي لتعبر عن طموحات الشعوب العربية في الحرية والعدالة وإن كانت مظاهره وتداعياته، قد تنوعت بسبب الفوارق الاقتصادية، والسكانية، ودور العامل الخارجي.

لم تحدث في الإمارات تظاهرات أو أعمال عنف من جانب شرائح المجتمع كما حصل في البحرين والسعودية وعمان. وكان أهم تفاعل بين أبناء الإمارات والربيع العربي هو قيام نخبة من أبناء الإمارات مكونة من 133 شخصاً بتقديم ما عرف بـ "عريضة مارس 2011" التي

تمثلت بمطالبة رئيس الدولة بتطوير المجلس الوطني المعين ، ذي الدور الاستشاري، إلى مجلس منتخب له صلاحيات تشريعية ورقابية، وقد اتصفت هذه المطالبة بأسلوب حضاري وسلمي غير أن الحكومة لجأت إلى الحل الأمني بصورة مفرطة، وغير متوقعة، ولا تتسجم مع السياسات السابقة لمؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، حيث تم تجريد بعض الناشطين من جنسياتهم، وتم اعتقال ومحاكمة بعضهم بصورة افتقدت الحد الأدنى من الحفاظ على حقوقهم وصدرت بحقهم أحكام بالسجن تفاوتت ما بين 8 و15 سنة¹²

وقد أكدت منظمة العفو في تقريرها الأخير أن حكومة الإمارات «تقيد حرية التعبير والتجمع، وتقااضي المنقذين لها مستخدمة قانون العقوبات، وقانون جرائم الإنترنت الصادر عام 2012، كما أن سجناء الرأي لا يزالون رهن الاعتقال بعد محاكمات غير عادلة، قبلت فيها المحكمة أدلة تم . انتزاعها بالتعذيب وبمخالفات أخرى لحقوقهم «هذا على الصعيد الداخلي، أما خارجياً، فقد أنفقت حكومة الإمارات، وفي غياب أي مساءلة مجتمعية، وبالتعاون مع السعودية، مليارات الدولارات، في ما يمكن تسميته «مقاومة الثورات المضادة»، التي انطلقت من الحرص على حماية النظم الوراثية، ومن غير أدنى اعتبار لانعكاساتها على مستقبل الوطن العربي، حيث إنه أفاقت من ضعف نظامه الإقليمي، وحالت دون تحول الثورات العربية السلمية إلى دول شرعية ومؤسسية، تخطو خطى جادة نحو الاستقرار والازدهار كما أنها مكنت بعض الدول الإقليمية كإيران من الانقضاض على الوطن العربي، وتمزيقة باستخدام الورقة الطائفية، مثلما استخدم شاه إيران بالتعاون مع إسرائيل في السبعينيات، الورقة الإثنية»¹³

١. الحراك السياسي في الإمارات في 2012 - 2011

بإمكاننا العودة إلى عام 2006 على الأقل لتتبع بدايات المطالب الحديثة لبعض الناشطين والحقوقيين بالإصلاحات المدنية والسياسية، ويعتبر غالبيتهم من ذوي التوجه الإسلامي

والليبرالي. كان من بينهم الناشط حسن الدقي، صاحب مدونة حقوق أهل الإمارات، ومؤسس منظمة حقوق الشعب الإماراتية، غير المعترف بها رسمياً. وقد سُجن بعد ذلك بتهمة أخلاقية في عام 2009، وقد ارتفعت بعض الأصوات تتهم السلطات بتلغيق التهمة أمنياً ولمآرب سياسية. وقد ظهرت في نفس الفترة تحركاتٌ لناشطين حقوقيين ومحامين بارزين، وأكثر ما يُميز هذا الحراك، هو طابعه المحدود والشخصي، فلم يكن حراكٌ منظمٌ، كما أنه لم يُتَح له أن يُؤَلد تعاطفاً شعبياً أفقياً. ولكن تبقى تلك طبيعة البدايات.

و مع تفجّر الانتفاضات العربية في عام 2011، وصلت آثار الاحتجاجات إلى الإمارات، حيث وقّعت مجموعة من النّخب الوطنية، ومن مختلف التّيارات الفكرية، على عريضة مرفوعة إلى رئيس الدولة، تُطالب بإصلاحاتٍ وتعديلاتٍ دستورية ذات صلة بالمجلس الوطني الاتحادي "البرلمان"، وبما يكفل له الصّلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة، وجعله منتخباً من قبل المواطنين كافة، وعن طريق الاقتراع العام. وقد وقّع على العريضة 133 شخصية إماراتية بتاريخ 3 مارس 2011 التي تمثلت بمطالبة رئيس الدولة بتطوير المجلس الوطني المعين، ذي الدور الاستشاري، إلى مجلس منتخب له صلاحيات تشريعية ورقابية

أ: ردة فعل السلطة على مطالبات الإصلاح السياسي

في خطواتٍ مشابهة لما قامت به باقي الحكومات في دول مجلس التعاون، اعتمدت دولة الإمارات على إجراء تغييراتٍ مادية، تتلّمس من ورائها اهتمامات عامّة الشعب، من إسكان ورواتب ومكافآت ملموسة وغير ملموسة، وتمّ تنفيذ هذه الإجراءات عبر ضخّ مليارات من الدّراهم في الميزانية. حيث قامت الحكومة بزيادة الرّواتب في القطاع وتم تسديد بعض الدّيون في خضم زيارات ميدانية من بعض المسؤولين لأبناء الشعب، وخاصة في المناطق النائية والقبلية، وفي ظلّ حملة إعلامية رسمية لدعم تلك الخطوات والثناء عليها.

وفي مقابل تلك العطايات والمنح، انتهجت السلطات أسلوباً مختلفاً مع الناشطين، وممن أصرَّ على مطالبات العريضة التي صدرت في مارس 2011، حيث ظهرت حملات إعلامية رسمية متَّهمة الناشطين بالخيانة والعمالة، بعدها تمَّ اعتقال خمسة مواطنين بدءاً من 8 أبريل 2011، بعضهم لم يكن من الموقعين على العريضة، ومنهم من كان له دور فاعل، ومن الموقعين على العريضة، مثل الناشط الحقوقي البارز أحمد منصور، والأكاديمي ناصر بن غيث. واستمرَّ احتجاج هؤلاء الخمسة فترة تقارب الثمانية أشهر، فكانت بذلك البداية الحقيقية للحراك الشَّبابي، والذي انطلق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيس بوك وتويتر، بغرض الدِّفاع عن المعتقلين. وانتهت قضيتهم بالإدانة بأحكام تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات في نوفمبر 2011، قبل أن يصدر بحَقِّهم عفو رئاسي، ويُفرج عنهم في اليوم التَّالي للحكم بالإضافة إلى مجموعةٍ ممن يُصنَّفون على التَّيار "الليبرالي"؛ كان يقود الحملة ضدَّ اعتقال المواطنين الخمسة - وبنحو أساس - التَّيار الإسلامي في الإمارات، ممثلاً في أبناء دعوة الإصلاح الإسلاميَّة، والقريبة فكرياً من جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما كشف حقيقة وجودها على الأرض، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، وقدرتهم على التأثير إلكترونياً على جزءٍ من شباب الدَّولة، وذلك بالرَّغم من تجفيف منابع وجودهم، عبر إلغاء مؤسساتهم.¹⁴

وقد تمَّ التَّصدي للتَّيار الإسلامي عبر سحب جنسية سبعة من قياديه في ديسمبر 2011، ومن ثمَّ اعتقالهم دون محاكمة أو إذن نيابة عامة أو تحويل للقضاء. أدَّى ذلك إلى مزيدٍ من الحراك الشَّبابي على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف نقل وجهة نظر الحراك، والتوعية فيما يخصَّ ظروف الاعتقال الناشطين.

وقد أعلن كذلك عن اكتشاف خلية منظمة سرِّية تسعى لقلب نظام الحكم مطلع عام [2012]، وعلى إثرها تمَّ توسيع مساحة الاعتقالات، حيث ارتفع عددُ معتقلي الإمارات حتى نهاية عام 2012 إلى 73 معتقلاً مواطناً، جميعهم من دعوة الإصلاح الإسلامية، أو من المؤيدين

لها .ومن أبرز المعتقلين الدكتور سلطان القاسمي، ابن عم حاكم رأس الخيمة، والدكتور محمد الركن أستاذ الحقوق والناشط في مجال حقوق الإنسان. وترى السلطات في الإمارات أن هناك مؤامرة منظمة من قبل جماعات إسلامية قريبة من الإخوان المسلمين لمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة، وأنه تم استعمال الاحتجاجات العربية وقوانين حقوق الانسان كذريعة وغطاء لهذه التحركات.

ب:ردود الفعل الدولية

يرى الكثير من الحقوقيين بأنّ الوضع الحقوقي في الإمارات يشهد تراجعاً، وبالرغم من تواجد جمعية حقوقية رسمية مثل جمعية الإمارات لحقوق الانسان؛ فإنها تعرّضت إلى كثير من الانتقاد من جانب الناشطين، وذلك بسبب دورها المؤيد للسلطة، بحسب زعمهم، وعدم قيامها بدور إيجابي في منع الانتهاكات التي يتعرّض لها الناشطون والمعتقلون. في هذا الصدد، يشير المنتقدون بأنه لم يصدر بيان واحد من الجمعية يدين اعتقال النشطاء الخمسة عام 2011، بالرغم من الانتقادات الدوليّة الواسعة التي صدرت من المنظمات الدوليّة، مثل المنظمة الدولية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية، وكذلك الأمم المتحدة. كما يزعم النقاد بأن هذه الجمعية عملت على الدّفاع عن الموقف الرّسمي الإماراتي في قضية معتقلي جمعية الإصلاح، وذلك عندما أصدرت بياناً تؤكد فيه بأن المتهمين يُعاملون "حسب الأصول"، وأنه لا توجد شبهة للتعذيب، وأن ذلك غير وارد في الأساس هذا رغم الاتهامات بحصول تعذيب وسوء المعاملة بحقّ المعتقلين.

هذا وقد أشارت عدّة منظمات حقوقيّة عربيّة وعالميّة إلى الاحتقان الحاصل في الإمارات، الأمر الذي جعل بعض المنظمات الدوليّة - بما فيها المنظمة العالمية لحقوق الانسان التي تخاطب رئيس الدولة بشأن قضايا الاعتقالات وانتهاك حقوق الإنسان في الإمارات،

وذلك في نوفمبر 2012. وأعقب ذلك إصدار 20 منظمة حقوقية عربية، عام 2012، بياناً يُدين تلك الاعتقالات، وأصدر البرلمان الأوروبي بياناً قاسياً في حقّ السّطات الإماراتية، وطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين، وتشكيل لجان تحقيق في تلك الانتهاكات¹⁵.

II. مرتكزات الإصلاح السياسي المرجو في دولة الامارات العربية المتحدة

اولاً: على مستوى الحريات

إن النظام الوراثي غيرالمقيد بضوابط كالنظم الخليجية هو صورة من صور النظم الاستبدادية، لأنه يحصر السلطة في أسرة واحدة من دون بقية أبناء البلد، وهو كذاك نظام غير مستقر، لأنه يفتقر إلى آلية منتظمة لتداول السلطة، حتى بين أبناء الأسرة الواحدة، ما يؤدي إلى استمرارية التنازع على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة. وتزداد حدة هذا التنازع كلما كثر عدد الورثة وزادت الثروة، وهو ما ينتج منه في نهاية المطاف - ليس فقط إضعاف الكيان السياسي وتعطيل مسيرة المجتمع، وإنما كذلك نقشي الفساد بأشكاله ودرجاته.

و بالتالي نستبعد خيار استمرار الوضع الراهن، وخاصة بعد أحداث الربيع العربي، فمن جانب أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بين أبناء المنطقة بمنزلة المنابر السياسية التي ارتقت بوعي الأجيال، وبسقوط مطالبهم السياسية والاجتماعية؛ ومن جانب آخر فإن الوعود بمزيد من العطايا لا تنسجم مع تراجع أسعار النفط، وتوقعات صندوق النقد بظهور عجز في موازنات هذه الدول في السنوات المقبلة، واستخدام القوة لم يعد رادعاً كما أثبتت تجارب أنظمة بن علي في تونس ومبارك في مصر والقذافي في ليبيا. كما أنه منزلق إلى مزيد من العنف في المنطقة على ما أثبتت تجارب سورية والعراق. ولم تعد مجدية الإصلاحات الشكلية واستخدام أوراق الإرهاب أو الطائفية أو غيرها، إضافة إلى أن الدعم الغربي لم يعد بمستواه السابق

كما أننا نستبعد رحيل هذه الأنظمة كلياً واستبدالها بجمهوريات كما حصل في فرنسا سابقاً إلا إذا أصرت على العنف ضد شعوبها ولم تتجه إلى الإصلاح التدريجي.

ومع استبعاد بقاء الأوضاع الراهنة أو الرحيل الكامل، فإن هذا يترك لحكومات المنطقة خياراً وحيداً في مقبل السنوات، وهو خيار التحول السلمي إلى ملكيات دستورية، والتمهيد له بإصلاحات جذرية على المديين القريب والمتوسط¹⁶

ثانياً: على مستوى التنمية

أن الأهداف التي تضمنتها الرؤى الاقتصادية لهذه الدول، والتي من أهمها تنويع الهياكل الإنتاجية وتعميق دور القطاع الخاص وتوطين العمالة فيه، لا يمكن تحقيقها عبر هذه الطفرات العقارية، وما يواكبها من تكاليف باهظة على المجتمع، وإنما من خلال العمل على ثلاثة محاور رئيسية تكمل بعضها بعضاً، محلياً وخليجياً وعربياً، مع تكامل دور القطاعين العام والخاص في تنفيذها؛ فالبيئة المؤسسية المعبرة عن إرادة المجتمع، لا بد من أن تنعكس بداية على ترشيد موارد المجتمع ومحاربة الفساد، وتقليل الازدواجية في المشروعات، والاعتماد المتزايد على القوى العاملة المواطنة. على سبيل المثال يمكن أن تكون البداية في الإمارات بتقليص النفقات العسكرية، حتى ولو بنسبة ضئيلة في البداية حتى تتم معالجة قضية الأمن في إطار عربي، ثم بإزالة الإزدواجية الحالية في عدد المطارات الدولية وعدد شركات الطيران وغيرها، ووقف تملك الأجانب للعقار. إضافة إلى هذا الترشيح لا بد من السعي من أجل تصحيح التركيبة السكانية في كل دولة من خلال الارتقاء بمستوى التعليم واللجوء إلى التجنيس الانتقائي، لا العشوائي الذي حصل في السابق؛ وترشيح استخدام العمالة الأجنبية وبخاصة غير العربية، وذلك بضبط الهجرة غير الشرعية، ورفع تكلفة هذه العمالة وكفاءة استخدامها بفرض ضريبة مقطوعة على كل عامل أجنبي سواء في القطاع المنزلي أو القطاع الخاص؛ وتوجيه إيراداتها إلى تدريب الطاقات المحلية والخليجية والعربية.

بعد ذلك يجب النظر إلى الصناعات التي يمكن أن تسهم في تنويع الهيكل الإنتاجي لهذه الدول والتي يمكن تنفيذها في إطار خليجي ومن أهمها صناعة تكرير النفط، والبتروكيماويات، والصلب والأدوية، والحديد، والألومنيوم، وصناعة البلاستيك، والسيراميك، والزجاج، والإسمنت، والسيارات، وبناء السفن، ومعدات البناء، والإلكترونيات، والكابلات، ومعدات التنقيب عن النفط، والطيران، وغيرها من الصناعات التي يمكن أن تكون بمنزلة العمود الفقري لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الإنتاج والتوظيف وتوطين التقنية في بلدان المجلس. ويمكن أن تكون بدايات هذه الصناعات من خلال مشاريع مشتركة تقوم بها بلدان المجلس كتكتلة واحدة مع الشركات الأجنبية التي تحتكر إنتاج وبيع أغلب هذه المنتجات في الوقت الحاضر¹⁷.

ثالثاً : على مستوى الامن

أثبتت التجارب السابقة أن الكيانات الخليجية لن تتمكن منفردة من تحقيق أمنها حتى لوأنفقت كل إيراداتها النفطية على التسلح؛ بل إن غياب رؤية عربية موحدة قد جعل هذه الدول تدور في فلك الدول الغربية والإقليمية على حساب أمنها واستقرارها. فالأمن الحقيقي بمفهومه الشامل يتكون ر عن إرادة شعبها وتحقق تنمية مستدامة، وهذه من قوة الجبهة الداخلية، أي وجود حكومة تعب الخطوة تعتبر مقدمة ضرورية لا بد من توافرها في كل الحكومات العربية لتوفير شروط التعاون¹⁸.

الخاتمة:

يعتبر نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في جمع سبعة إمارات متباينة في تجربة اتحادية قابلة للتطبيق نموذجاً لبقية العالم العربي. وكان ذلك بمثابة مقدمة لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، ويشيد به عموماً في المنطقة لقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة.

إلا أن الإمارات العربية المتحدة لا تخلو من منتقديها. وفي حين أن البلد أحرز دون شك تقدما من حيث تنفيذ نموذج الاقتصاد السوقي، فإنه لم يرافق هذه الإنجازات بالتزام مماثل بالديمقراطية. وخلال عامي 2011 و 2012، تراجعت دولة الامارات العربية المتحدة على الجبهة السياسية من خلال إخماد المجتمع المدني وفرض قيود جديدة على حرية التجمع والتعبير. وهذا يثير تساؤلات فيما يتعلق بتوقعات البلد في الأجل القريب. وبينما ركز حكام دولة الامارات العربية المتحدة على تعزيز نموذجهم الموجه نحو السوق، لم يطرحوا أي جهد سياسي مماثل. وقد عمل هذا في حين بقيت بقية دول الشرق الأوسط راكدة سياسيا، ولكن مع التغيرات الواسعة التي حدثت في المنطقة منذ بداية عام 2011، تحول خطاب التنمية السياسية. وبدلا من التركيز فقط على فتح الأسواق، فإن النقاش يتعلق أيضا بالكرامة والمساءلة وزيادة الشفافية. وفي هذا السياق، لم تعد دول الخليج العربي الغنية بالنفط قادرة على عزل نفسها عن هذه المطالب. وتشير الأحداث السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة والخليج أيضا إلى أن المجتمعات المفتوحة تتطلب توسيع فرص الحصول على الموارد والفرص، وليس مجرد إجراء الانتخابات.

✓ ولتجنب حدوث تراجع بطيء نحو عدم الاستقرار، يجب على الحكومة أن تتبع مجموعة التوصيات تتمثل في:

التركيز على السياسات المستدامة القائمة على مفهوم واسع للأمن البشري

✓ توسيع قدرة المؤسسة التشريعية في البلد و نقلها إلى ما هو أبعد من قدرتها الاستشارية الحالية

✓ إشراك المزيد من الافراد من خارج الأسرة الحاكمة في المناصب الحكومية الرئيسية من أجل تقليل الاعتماد على رغبة الاسرة الحاكمة في اتخاذ مبادرات الاصلاح وفصل الحاجة إلى التطوير المستمر من رغبة الحكام في التفكير في التغيير.

- ✓ تركيز جهود إصلاح التعليم على تشجيع المؤسسات ذات الشهرة العالمية على إنشاء جامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزيادة بناء المؤسسات التعليمية المحلية من خلال ربط البرامج ودعم الجهود البحثية التعاونية
- ✓ إقرار قانون شامل وحرري بشأن إنشاء منظمات غير حكومية، مما يعزز تنمية المجتمع

الهوامش:

1- United arab emirates country report

From : <http://www.bti.project.org>

2-دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المؤقت رقم 01 لسنة 1971 الصادر في دبي في 17 جويلية 1971، والذي

أصبح دائماً بموجب التعديل الدستوري رقم 01 لسنة 1996 الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1996²

3-United aab emirates country report

fromM <http://www.bti.project.org>

نفس المرجع⁴

نفس المرجع⁵

⁶ صالح صغير العامري، الاصلاح السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة ،مذكرة ماجستير (كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الاوسط)، (د،ت،ن) ،(د،د،ن)

⁷ صالح صغير العامري ،مرجع سابق

⁸ united emirates country report

Op Cit

⁹ صالح صغير العامري، مرجع سابق

¹⁰ صالح صغير العامري نفس المرجع

¹¹ يوسف خليفة اليوسف ، مستقبل الاصلاح في الامارات العربية المتحدة وقطر، منقول عن :

www.caus.org.lb

بتاريخ: 2017-03-30

¹² نفس المرجع

¹³ نفس المرجع

¹⁴ الحراك السياسي في الامارات العربية المتحدة ، منقول عن : <https://www.gulfpolitics.com>

بتاريخ: 2017-03-29

¹⁵ نفس المرجع

يوسف خليفة اليوسف، مستقبل الاصلاح في الامارات العربية المتحدة و قطر ، مرجع سابق¹⁶

¹⁷ يوسف خلفه اليوسف، الامارات العربية المتحدة، على مفترق الطرق، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013

¹⁸ نفس المرجع